الأنباء
الجمعة 30 ديسمبر 2011

أخبار وأسرار لبنانية

● **زيارات ذات دلالة:** نقل عن مصادر مقربة من تيار المستقبل أن زيارات نواب التيار الى بكركي كما زيارة مستشار الرئيس الحريري داود الصايغ، وإن كانت للتهنئة بالأعياد فهي حملت دلالات واشارات أبعد، لاسيما بعد مواقف البطريرك مار بشارة بطرس الراعي حول السلاح غير الشرعي والتي تناغمت الى حد كبير مع تحرك تيار المستقبل في هذا الاتجاه.

وأشارت المصادر الى أن الرئيس سعد الحريري عبر للبطريرك الراعي عبر موفده ومستشاره عن ارتياحه وتقديره لمواقفه، في حين ان البطريرك ابدى بدوره تقديره الكبير للمواقف الحريرية بشأن المسيحيين من الحفاظ على دورهم ووجودهم في لبنان والمنطقة، الى حرص الحريري على مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين كذلك ادانته وشجبه لما يتعرض له المسيحيون من اعتداءات واعمال اجرامية في بعض الدول.

● **نصائح الحص للراعي:** كشفت معلومات عن دور محوري قام به الرئيس سليم الحص لتشجيع وتعزيز الحوار القائم بين بكركي والسيد حسن نصرالله، وحيث شجع الحص البطريرك الراعي (خلال الزيارة التي قام بها الى بكركي مطلع الشهر الماضي) على الانفتاح على نصرالله «لما يمثله من موقع وطني وإسلامي متقدم». وعلى خط آخر، وجه الحص نصيحة للراعي بزيارة السعودية «لأنها تمثل الإسلام المعتدل الذي يحفظ العيش المشترك والوحدة العربية بجناحيها المسلم المسيحي». وأشار الراعي الى أنه مستعد للقيام بهذه الزيارة، وحصل تواصل لاحق بين الجانبين (من خلال أحد الموفدين)، واقتنع الجانبان بأهمية أن تلعب الوزيرة السابقة ليلى الصلح حماده دورا بحكم حياديتها وعلاقتها الوطيدة بالمملكة ليبدأ التحضير بحيث سيكون الراعي أول بطريرك ماروني يزور السعودية، إذا سارت الأمور في الاتجاه الصحيح.

● **الجماعة الإسلامية حريصة على علاقتها بحزب الله:** تحرص «الجماعة الاسلامية» على علاقتها بقيادة حزب الله، واللقاءات الشهرية مستمرة بين الطرفين، وإن كان كل منهما على موقفه حيال النظرة الى سورية، مع رفض «الجماعة» لمقولة الحزب أن ثمة مؤامرة كبرى تستهدف دمشق والمنطقة. وتحذر «الجماعة» من استخدام النظام السوري ورقة التهويل ضد المسيحيين، وتشدد على أنه «لا وجود لأي استهداف للمسيحيين»، كما ترفض استعمال تسمية «الأقلية» وتفضل عليه «المواطنة».

وفي تعامل الدولة اللبنانية مع الحدث السوري، ترى «الجماعة» ان المسؤولين في لبنان «محرجون»، وحسنا فعلوا بعدم مشاركة لبنان في فريق المراقبين العرب.

● **فشل قاعدة «النصف + 1»**

في حكم لبنان: في رأي مصدر سياسي مراقب أن حكومة ميقاتي أعطت برهانا إضافيا، بعد حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عام 2005، على أن أحدا لا يسعه حكم لبنان بـ «النصف + 1»، وعلى تأكيد قاعدة مماثلة هي أن لبنان ليس بلد «النصف + 1» أفضت انتخابات 2005 إلى حكومة مكنت قوى 14 آذار، بسبب انتصارها في تلك الانتخابات، من الحصول على ثلثي مجلس الوزراء، فإذا بنزاعها مع الفريق الآخر يقود إلى شبه حرب أهلية عام 2008، بعدما وجدت طائفة رئيسية وفريق سياسي رئيسي نفسه خارج السلطة، وخارج قرارات يتداخل الخارجي فيها بالداخلي. بدورها انتخابات 2009 أعطت الفريق نفسه الغالبية ذاتها في مجلس النواب، فلم يتمكن في المرة الثانية من تأليف حكومة مشابهة لحكومة 2005، وذهب إلى حكومة توافقية وضعت «النصف + 1» في يد الفريق الفائز في الانتخابات النيابية. بيد أنه عجز فعليا عن السيطرة على دفة الحكم، فأطاحت الأقلية عبر حيلة «الثلث + 1» حكومة الحريري التي كانت، كحكومة السنيورة عام 2008، تحت سقف تسوية الدوحة التي ضمنت التوازن السياسي والتمثيلي في حكومتي 2008 و2009 بدورها، قوى 8 آذار، متسلحة بـ «النصف + 1»، في يدها كغالبية منذ ديسمبر الماضي، أخفقت في ممارسة السلطة منفردة.

المعارضة اللبنانية تستغرب إثارة موضوع القاعدة في عرسال وتجاهل قضية استهداف المواطنين عبر الحدود

مجلس الدفاع يغطي تجاهل الحكومة لمقتل اللبنانيين الثلاثة بـ«الاستنكار»

أحداث الحدود الشمالية والشرقية اللبنانية مع سورية استدعت اجتماعا لمجلس الدفاع الأعلى في القصر الجمهوري صباح أمس، واوجبت توزيع المهام الأمنية على الجيش وقوى الأمن على اختلافها، بما يضمن ضبط الحدود وأمن الأهالي الذين يعيشون تحت وطأة الأحداث المتفاقمة في سورية.

وواضح ان الرئيس ميشال سليمان أراد بدعوة هذا المجلس للاجتماع دفع النقاش السياسي حول هذا الموضوع الشائك الى أعلى المستويات تجنبا لسلبيات طرحه للنقاش في مجلس الوزراء، حيث أثار سجالا بين الوزراء بين مؤيد لتصريحات وزير الدفاع فايز غصن ومعارض لها، حيث أصر غصن على معلوماته الاستخباراتية ودعمه في قوله هذا وزير حزب الله حسين الحاج حسن، لكن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي رفض زج اسم بلدة لبنانية بالإرهاب، مشددا على استعداد هذه البلدة للتعامل الكامل مع الجيش لفرض سيطرته على الحدود.

تعويض «غياب» مجلس الوزراء

وثمة عامل إضافي أوجب دعوة هذا المجلس عشية عطلة رأس السنة يتمثل بتجاهل مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الاربعاء مقتل الشبان اللبنانيين الثلاثة في وادي خالد على يد قوات الأمن السورية التي تجاوزت الحدود.

وقد أثار هذا التجاهل حفيظة المعارضة ما حتم عقد هذا الاجتماع لإعلان الموقف الاستنكاري والتدابير التي ستتخذ.

وفي معلومات غير رسمية لـ «الأنباء» ان المجلس الأعلى محص في المعلومات عن وجود عناصر من تنظيم القاعدة في بلدة عرسال، وخلص الى نفي صحة تموضع القاعدة في عرسال أو غيرها، من دون استبعاد عبور عناصر من هذا التنظيم أراضي لبنان الى سورية. وقام المجلس بتوزيع المهام على الأجهزة المعنية.

وأكد الرئيس سليمان على استمرار الجهات الأمنية والقضائية والديبلوماسية بإجراء الخطوات اللازمة، كما شدد على منع تهريب السلاح من وإلى لبنان وضبط الأمن في القرى الحدودية.

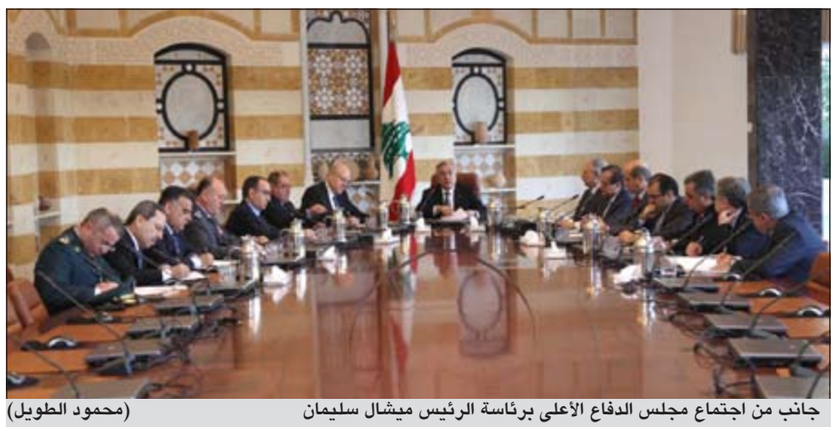
جانب من اجتماع مجلس الدفاع الأعلى برئاسة الرئيس ميشال سليمان (محمود الطويل)

العريضي: هل نحن حكومة أم حكومات؟

وزير الداخلية مروان شربل نفى وجود عناصر قاعدية، استنادا الى عدم تلقيه أي معلومات بهذا الصدد.

اما وزير الأشغال غازي العريضي فسأل بحدة: هل نحن حكومة مسؤولة عن كل لبنان ام اننا مجموعة حكومات؟

وهل يجوز ان نرمي كلاما في الهواء من دون التأكد مما اذا كان مضللا أو ملتبسا ام غير مبني على معلومات مؤكدة؟

وشبه التناقض في معلومات اجهزة الدولة بما أثير سابقا عن تهريب أسلحة الى سورية عبر سوليدير الى ان قال المجلس الأعلى للدفاع كلمته بنفي ذلك.

بدوره، رئيس الحكومة نجيب ميقاتي قال امام موظفي السراي الحكومي «اننا ندين ما يحصل على الحدود مع سورية، وسنتخذ الإجراءات اللازمة». وأكد ان لبنان اذا كان قد نجح في النأي بنفسه عن تداعيات الأحداث في عدد من الدول العربية إلا ان ذلك لا يلغي كون السنة الراحلة كانت مليئة بالصعوبات والاستحقاقات التي استطعنا تجاوزها.

ميقاتي وحول مطالبة نواب بيروت بسحب السلاح غير الشرعي منها قال ان هذا يحتاج الى آلية عسكرية ووفاق سياسي لا يمكن للحكومة ان تقوم به وحدها. وحول مرسوم تصحيح الأجور قال ميقاتي انه ينتظر قرار مجلس الشورى، نافيا ما أشيع عن جفاء بينه وبين الرئيس نبيه بري، ورأى ردا على سؤال ان تجديد بروتوكول التعاون مع المحكمة الدولية سيجدد تلقائيا وفي عهدة مجلس الأمن ودورنا فيه استشاري فقط.

نائب عكاري يناشد سليمان

نائب عكار عن المقعد العلوي خضر حبيب ناشد الرئيس سليمان التدخل السريع لمنع قتل أهلنا في عكار.

واستغرب كيف انه لا أحد من هذه الحكومة يتحرك بعد حوادث عديدة حصلت، وآخرها قتل 3 مواطنين لبنانيين في عكار، فيما بعض الحكومة أثار المخاوف من جراء معلومات مزعومة من قاعدة في عرسال.

وتساءل النائب حبيب، العضو في كتلة المستقبل عما اذا كنا نعيش شريعة الغاب المتحكمة بأداء لبنان الرسمي حيال مواطنيه! واستهجن النائب حبيب كيف ان مجلس الوزراء لم يتطرق الى مقتل ثلاثة لبنانيين داخل الأراضي اللبنانية في وادي خالد، لا من داخل جدول الأعمال ولا من خارجه، فالكل مشغول بتقاسم جبنة التعيينات، واعتبر ان الأفضل للبنانيين ولأهالي عكار خصوصا ذهاب الحكومة الى الاستقالة.

التنقيب عن النفط

وفي مسألة التنقيب عن النفط في لبنان ترأس ميقاتي اجتماعا للجنة الوزارية المكلفة بالشؤون النفطية بعد ظهر امس الأول في حضور الوزراء علي حسن خليل ومحمد الصفدي ومحمد فنيش وشكيب قرطباوي وجبران باسيل الذي اشار الى اتفاق اللجنة على احالة المراسيم التطبيقية للتنقيب عن النفط الى جلسة مجلس الوزراء المقبلة في الرابع من يناير. وكان رئيس مجلس النواب نبيه بري حذّر من انه إذا لم تصدر الحكومة المراسيم التطبيقية لقانون التنقيب عن النفط في جلستها المقررة اليوم الأربعاء، فانه سيدعو مطلع العام الجديد الى جلسة مناقشة نيابية عامة للحكومة، كونه سبق لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي ولوزير الطاقة جبران باسيل ان التزما أمام اللجان النيابية المشتركة بإصدار تلك المراسيم قبل نهاية العام الحالي. وحذر بري من ان قبرص واسرائيل باشرتا الإجراءات المتصلة بإطلاق عمليات التنقيب بينما نواصل نحن هدر الوقت الأمر الذي لم يعد بمقدورنا احتماله بعدما صبرنا طويلا على التباطؤ في معالجة هذا الملف.

● **بيروت ـ عمر حبنجر**

واشنطن تفرض عقوبات على لبنانيين اثنين لتهريبهما المخدرات على صعيد دولي

واشنطن ـ أ.ف.ب: أعلنت الولايات المتحدة امس فرض عقوبات على لبنانيين يقيمان في بنما حيث يمارسان وفق واشنطن تهريب المخدرات على صعيد دولي «على صلة بكارتيلات المخدرات المكسيكية والكولومبية».

والشخصان المستهدفان اللذان يحملان ايضا الجنسية الكولومبية، هما جورج فضل الله شعيتلي (51 عاما) ومحمد زهير الخنسا (40 عاما). وقالت وزارة الخزانة الاميركية في بيان انهما يديران شبكة «دولية تشمل القارة الاميركية والشرق الأوسط وهونغ كونغ». وتقضي العقوبات بمصادرة ارصدتهما المحتملة داخل الأراضي الاميركية ومنع اي مواطن اميركي من القيام بتعاملات تجارية معهما.

وشملت العقوبات ايضا 9 اشخاص مقربين منهما و28 شركة يملكها اللبنانيان ومقربون منهما في بنما، بينها مطعم اسمه مقهى لبنان، كما في كولومبيا وهونغ كونغ.

وقالت مديرة وكالة مكافحة تهريب المخدرات ميشيل ليونارت كما نقل عنها البيان ان «هذين المجرمين والكيانات التي يديرانها يعملون في الظل، مستخدمين وسائل متقدمة وشركات وهمية عدة لتبييض الأموال الناتجة من تهريب المخدرات في العالم اجمع».

تمنى أن يكون كلامه عن شعب واحد في دولتين "زلة لسان"

قيادي في 14 آذار: التعامل مع الراعي يجب أن يكون بـ «القطعة»

انتقد قيادي بارز في قوى 14 آذار قول البطريرك بشارة الراعي امام وفد من طرطوس السورية «نحن شعب واحد في بلدين متجاورين».

ورأى ان الراعي ذكرنا بمقولة «شعب واحد في دولتين» التي اطلقها الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد، وهي تنم عن موقف عقائدي وايديولوجي يعتبر اننا شعب واحد قام الاستعمار بتجزئته الى دولتين، وبالتالي نحني بانتظار الظروف الموضوعية لاعادة تصحيح هذا الوضع باقامة دولة واحدة.

القيادي في 14 آذار قال ان موقف الراعي خطير وليس معلوما ما اذا كان «زلة لسان» او ينم عن قناعة ذاتية، ولعل هذا ما يفسر ابداء رغبته في زيارة سورية فور اعلان انتخابه بطريركا، لكن الامور لم تتوقف عند هذا الحد، انما ذهب ـ اي الراعي ـ الى درجة الاقرار بان الرئيس بشار الاسد باشر الاصلاحات منذ شهر مارس الماضي، وهو ما يخالف كل الوقائع، لأن الاسد لم يقم بأي اصلاح، الامر الذي يضع بكركي مجددا في مواجهة الشعب السوري، كما في مواجهة المجتمعين الدولي والعربي، فضلا عن انه يتغاضى عن الجرائم المتمادية التي ترتكب يوميا بحق السوريين.

ووفق هذا القيادي الذي تحفظ على ذكر اسمه فان البطريرك لم يكن موفقا على الاطلاق، لا بل مستهجنا موقفه الذي يتناقض مع مواقفه الاخيرة التي اكد فيها على حصرية السلاح داخل الدولة، وحظي بترحيب وطني واسع، لكن يبدو ان التعامل مع البطريرك يجب ان يكون بالقطعة بينما يفترض ان تكون بكركي كلا متكاملا، وان تجسد الثوابت التاريخية.

لكن ما تجدد ملاحظته في هذا السياق ان الراعي بدل موقفه من السلاح في حين مازال على الموقف نفسه من سورية.

اتهم وزراء التيار الوطني الحر بالفساد وبمخالفة القانون والاختلاسات

يوسف لـ «الأنباء»: حزب الله أنقذ «التفاهم» مع عون وسعد الحريري غائب حاضر وعودته مرتبطة بميزان الأمان

وصف النائب في تيار المستقبل غازي يوسف ما حصل في الجلسة الأخيرة للحكومة حول زيادة الاجور بالانقلاب على الرئيس نجيب ميقاتي الذي دخل الى الجلسة مطمئنا بعد أن كان توصل الى بلورة تفاهم برعاية الرئيس نبيه بري بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام. ورأى أن موافقة الحكومة على مشروع تصحيح الاجور الذي طرحه الوزير شربل نحاس المحسوب على التيار الوطني الحر سيجر الخراب على لبنان. معربا عن اعتقاده بأن المستفيد من التعديل الذي حصل في تصحيح الأجور هو الرئيس بري من خلال دعمه للضمان الاجتماعي الذي سيدخل اليه من خلال هذا التعديل اشتراكات جديدة تزيد على 300 مليون دولار سنويا سيدفعها رب العمل الى هذه المؤسسة التي تهدر المال.

واستغرب النائب يوسف في تصريح لـ «الأنباء» المنحى الذي اتخذه مشروع تصحيح الأجور بعد أن كانت الحكومة قد وافقت في جلسة سابقة على مشروع زيادة الأجور الذي أعده رئيس الحكومة نجيب ميقاتي فيما سقط مشروع وزير العمل شربل نحاس. مشيرا الى أن هذا المنحى أرخى بظله على العلاقة بين التيار الوطني الحر من جهة وحزب الله وحركة «أمل» والرئيس ميقاتي من جهة أخرى نتيجة اعتبارات عدة.

غازي يوسف

لافتا الى أن وزراء «تكتل التغيير والإصلاح» في الحكومة شعروا بعد الذي حصل وكأنهم تركوا وحيدين من جانب حلفائهم، لاسيما وزراء حزب الله وحركة أمل الذين صوتوا في تلك الجلسة الى جانب مشروع رئيس الحكومة.

حزب الله والقرار الحكومي

ورأى النائب يوسف أن حزب الله سارع الى تدارك الموقف داخل مجلس الوزراء بعد كلام السيد حسن نصرالله الذي أعلن فيه وقوفه الى جانب مطالب تكتل التغيير والإصلاح، خصوصا في مجلس الوزراء واعتبرها مطالب محقة، لافتا الى أن الحزب برهن على سيطرته على القرار الحكومي عندما عاد وانتصر لحليفه النائب ميشال عون من خلال دعمه مشروع الوزير نحاس بعدما شعر بأن علاقته بالتيار الوطني الحر بدأت في الاهتزاز، خصوصا مع تلويح وزراء التيار بالاستقالة.

نزعة جنونية

واعتبر النائب يوسف أن لدى التيار الوطني الحر نزعة جنونية تؤدي بالبلاد الى الخراب جراء تصرفات وزراء له في الحكومة، وهو يتبع المثل القائل «عليّ وعلى أعدائي»، متهما بعض وزراء التيار بالفساد، لاسيما وزيري الاتصالات والطاقة والمياه، مؤكدا أن لديه الكثير من المستندات التي تشير الى أن التيار في ممارساته في هاتين الوزارتين هي في أقل تقدير مخالفة للقانون، وفي أبعد من ذلك هي اختلاسات.

وأعلن انه في صدد تقديم إخبار يتعلق بوزير الاتصالات نقولا صحناوي لجهة هدر المال العام وتقديم استجواب للحكومة حول أداء هذا الوزير، محملا الحكومة المسؤولية المباشرة لجهة عدم تقديمها الأجوبة المقنعة عن الأسئلة التي وجهت إليها خلال الجلسة النيابية المتعلقة بالأسئلة والأجوبة، لافتا الى أن الممارسات السابقة للنظام السوري لم تعد تجدي عندما كان يأتي بالحكومات ساعة يشاء ويسقطها متى أراد، مشددا على ضرورة الأخذ باللعبة الديموقراطية في بعدها القانوني المتاح أمام النواب والذي هو عن طريق الاستجواب، حيث يمكن طرح الثقة بأي وزير.

أداء ميقاتي مسؤول

ووصف النائب يوسف أداء الرئيس ميقاتي بالمسؤول، إلا أنه لاحظ أن الحكومة لم تنجح في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل والملفات باستثناء تخطيها بعض الألغام ومنها تمويل المحكمة الخاصة بلبنان، ورأى أن هذه الحكومة مازالت تقف عاجزة أمام بعض الملفات العالقة كالموازنة والتعيينات. مشيرا الى أن الانفجار سيقع في داخل الحكومة وليس من خارجها، والدليل على ذلك ما حصل في جلسة تصحيح الأجور عندما ظهرت التناقضات الموجودة بين مكونات الحكومة واختلاف النظرة في مقاربة الملفات، مؤكدا أن مجلس شورى الدولة قد يطعن في مرسوم تصحيح الأجور، ما يعني أن الأمور ستعود الى نقطة الصفر.

ورأى أن الانقلاب الذي حصل وأبعد الرئيس سعد الحريري عن الحكومة كان موقفا شخصيا منه وليس لكونه مترئسا 14 آذار. واعتبر أن الأولوية عند هذه القوى بقاء هذه الحكومة فقط من أجل إبعاد الرئيس سعد الحريري.

عودة الحريري رهن ميزان الأمان

وعن عودة الرئيس الحريري والمواقف التي يطلقها من الخارج، أكد النائب يوسف أن الرئيس الحريري هو من يقدر توقيت عودته، لأنه أعلم بالمخاطر وبميزان الأمان المتاح له في عودته، مشيرا الى أن الرئيس الحريري يتابع بشكل يومي ما يحصل في لبنان وهو على تواصل مع تيار المستقبل وقوى 14 آذار وليه تنسيق كامل بالمواقف التي يجري اتخاذها، لافتا الى أن مواقف الرئيس سعد الحريري مبنية على تأكيدات يسمعها من العديد من القوى التي يجتمع معها أكان في الدول العربية أم في أوروبا، مشيرا الى أن الموقف العالمي كله يؤكد أن النظام السوري لا يمكن أن يستمر كما هو، معربا عن اعتقاده بأن دخول المراقبين الى سورية سيفضح النظام وممارساته.

وضع الأدلة أمام الرأي العام

وردا على سؤال حول ما أعلنه وزير الدفاع عن تسلل عناصر من «القاعدة» الى بلدة عرسال، رأى النائب يوسف أن على وزير الدفاع إلقاء القبض على هذه العناصر، لا بل إن أهالي بلدة عرسال يطالبون منذ سنوات بأن تتواجد القوى الأمنية والجيش اللبناني على الحدود اللبنانية لمنع التهريب من سورية الى لبنان، وبالتالي منع المسلحين من الدخول الى لبنان وإثارة الرعب.

وعن مطالبة نواب بيروت بنزع السلاح من المدينة أكد النائب يوسف أنه لم يعد بالإمكان السكوت على حالة الفلتان الأمني المتمثل في السلاح المنتشر بين أيدي بعض المجموعات. لافتا الى بعض التوترات التي حصلت في العاصمة بيروت منذ أسابيع، مشيرا الى أن الخطر بات في كل حي وشارع وعلى الجيش أن يقوم بمداهمات لجمع السلاح.

● **بيروت ـ اتحاد درويش**

هل ينجح لبنان في إدارة ثروته النفطية الواعدة؟

بدأ الكلام عن وجود كميات تجارية من النفط أمام السواحل اللبنانية منذ العام 1947، وعملت إحدى الشركات العراقية حينها على حفر بئر على اليابسة وأهملت بعد أن أصدرت الشركة بيانا تقول فيه: انه لا توجد كميات كبيرة من النفط على اليابسة، بينما كانت تقنيات التنقيب في البحر غير متطورة عند هذه الشركة.

وفي العام 1975 قدم د.زياد بيضون رئيس دائرة الجيولوجيا في الجامعة الأميركية مذكرة الى رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، أشار فيها الى معلومات مؤكدة عن وجود كميات كبيرة من النفط والغاز أمام السواحل اللبنانية، وقد أصدر فرنجية حينها المرسوم رقم 10537 ينظم آلية التنقيب، إلا أن اندلاع الحرب الأهلية حال دون بدء العمل، وقد طوي الأمر.

في مارس 2010، أصدر المعهد الأميركي للبحوث الجيولوجية تقريرا، أشار فيه الى وجود كميات هائلة من النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط تقدر بأكثر من 122 تريليون قدم مكعبة من الغاز و1,7 مليار برميل من النفط.

بينما قدرت الشركة النرويجية «P.J.C» وجود أكثر من 8 مليارات برميل من النفط أمام السواحل اللبنانية، وأشارت الى قدرة لبنان على جني عائدات سنوية منها لا تقل عن 3 مليارات دولار.

تسارع الاهتمام بموضوع استثمار الثروة النفطية في لبنان، بعد الإعلان عن اتفاق إسرائيل وقبرص على التنقيب في مياه المتوسط، وبعد الكلام عن التهديدات التركية لكل منهما فيما لو أقدما على استخراج الثروة بدون الأخذ بعين الاعتبار حصة قبرص التركية من هذه الثروة.

المجلس النيابي اللبناني أقر قانون النفط في شهر أغسطس الماضي، وأصدرت الحكومة مرسوم ترسم الحدود البحرية. علما أن القانون الدولي، وعبر اتفاقية أعالي البحار الموقعة عام 1982، تُعطي الدولة المجاورة للبحر حق 12 ميلا بحريا (20 كلم) مياها إقليمية، ومثلها منطقة استثمار اقتصادي، إذا لم تكن هناك دولة منافسة مجاورة على ذات هذه المساحة. وبحسب ترسيم الحدود البحرية، تم الاعتراف للبنان بالحق باستغلال 22 ألف كيلومتر مربع في البحر يوجد في معظمها ثروات من الغاز والنفط.

مجموعة من الشكوك تدور حول قدرة لبنان على إدارة هذه الثروة، وكيفية استغلالها، وهناك تخوف كبير من أن تمنع ـ الخلافات الداخلية، والاختلاف على مرجعية إدارة القطاع، وكيفية استخدام عائداته ـ الاستثمار المثالي لهذه الثروة، خاصة أن وزير الطاقة الحالي جبران باسيل كان يعتبر أن الأمر منوط بوزارته، وبالتالي فهو المخول بالإشراف على هذا القطاع وإدارته، وهذا الأمر لا يمكن التسليم به.

أولا: لأن الأمر يتعلق بثروة وطنية تهم كل اللبنانيين، وثانيا: للشكوك التي تدور حول قدرة باسيل على إدارة هذا الملف بخلفية مهنية عالية، وبترفع عن الحسابات الضيقة.

وقد أقر مجلس الوزراء لجنة وزارية مختصة بملف النفط، وتأخرت إحالة المراسيم التطبيقية الى مجلس الوزراء، بسبب الحرب الباردة التي دارت في الخفاء بين القوى التي تتشكل منها الحكومة، حول رئاسة «هيئة الطاقة»، التي تم الاتفاق على أنها هي التي ستتولى الإشراف على الملف وليس الوزارة المعنية. وتم الاتفاق على أن تكون رئاسة هذه الهيئة مداورة، ولعل هذا الاتفاق سيكون المحرك الذي سيدفع عجلات الملف ليرى النور، وهذا ما بشر به وزير الطاقة اللبنانيين مع بداية العام 2012، بعد أن تمت إحالة المراسيم التطبيقية الى أول جلسة لمجلس الوزراء.

هل ينجح لبنان في استثمار وإدارة ثروته النفطية، التي تشكل عائداتها ما لا يقل عن 30٪ من دخله القومي؟ هذا ما تترقبه الأوساط المتابعة.

● **بيروت ـ د.ناصر زيدان**